«أوبك» تستعد لشهرين حاسمين في سوق النفط

أجواء قاتمة تخيم على الاقتصاد العالمي

استمر نزيف الخسائر لأسعار النفط الخام في ضوء الإصابات المتسارعة بفيروس كورونا في أغلب دول العالم خاصة في أوروبا والولايات المتحدة، وسجلت الأسعار ثاني خسارة شهرية في ختام (أكتوبر) حيث خسر خام برنت 10 في المائة والخام الأمريكي 11 في المائة.

وسيطرت الأجواء القاتمة على توقعات الاقتصاد العالمي في ضوء تراجع الاستهلاك وزيادة المخاوف على الطلب العالمي على الخام والوقود، بينما تستعد "أوبك +" لشهرين حاسمين في سوق النفط الخام بنهاية العام الجاري، حيث تتجه الأنظار لقرار المنتجين بشأن مستوى التخفيضات المطبقة في العام المقبل، وذلك خلال اجتماع وزاري موسع في نهاية (نوفمبر).

وفي هذا الإطار، أكدت منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك"، أن الاقتصاد العالمي قطع بالفعل شوطا طويلا في معالجة هذه الأزمة الصحية العالمية غير المسبوقة، لكن لسوء الحظ لم نخرج بعد من المأزق، حيث لا تزال هناك جيوب إقليمية في جميع أنحاء العالم تشهد عودة ظهور العدوى مع اقتراب فصل الشتاء ولا يخرج شبح الإغلاق المتجدد عن الصورة، لافتة إلى تأكيد الأمين العام محمد باركيندو أن اتساع قرارات الإغلاق سيبطئ عملية التعافي الاقتصادي الذي كنا نرى فيه عودة الطلب على النفط إلى مستويات ما قبل الوباء.

وقالت المنظمة في تقرير حديث – عن نتائج الاجتماع الـ14 رفيع المستوى لحوار الطاقة بين الاتحاد الأوروبي و"أوبك"–، "يجب أن نظل جميعا يقظين وأن نواصل البحث عن نهج متعدد الأطراف للتصدي لهذا الوباء"، مشيرة إلى أن التعافي الكامل لمستويات النمو التي كانت سائدة في فترة ما قبل الجائحة قد يستغرق وقتا، وقد يتحقق فقط عندما يقوم أصحاب المصلحة بدورهم للمساعدة على استعادة النمو الاقتصادي.

ولفتت إلى أهمية إجراءات التحفيز المالي المحتملة التي تناقشها الحكومات المختلفة كوسيلة لتحييد التداعيات الاقتصادية لهذه الأزمة، ولا سيما أن جائحة كورونا تعيث فسادا في الاقتصاد العالمي وسوق النفط، ما يتطلب التشاور مع كل الأطراف الدولية المعنية، منوها إلى وجود عديد من الخطط الحالية والمستقبلية لحوار الطاقة بين الاتحاد الأوروبي و"أوبك".

وحول سوق النفط العالمية، نقل التقرير عن الأمين العام محمد باركيندو تأكيده أن الأساسيات وصلت إلى حالة غير مسبوقة من عدم التوازن في النصف الأول من العام نتيجة الجائحة، ولا سيما خلال (أبريل) الماضي، مشيرا إلى اتساع المخاوف بشأن زيادة أوسع في مستوى مخزونات النفط العالمية حيث شهد الطلب تراجعا حرا غير مسبوق.

وأشاد بالإجراءات المختلفة المتخذة للتخفيف من تأثير الوباء، مشيرا إلى أنه "بعد الانكماش الحاد للاقتصاد العالمي في النصف الأول من العام ساعدت الإجراءات النقدية والمالية غير المسبوقة في جميع أنحاء العالم على دعم الانتعاش في النصف الثاني الذي من المتوقع أن يستمر حتى 2021.

ولفت التقرير إلى تأكيد باركيندو على دقة وأهمية القرارات التي اتخذتها الدول الأعضاء في "أوبك" والشركاء في إعلان التعاون الذين قدموا منصة لا غنى عنها ومستقرة لتفعيل الشراكة مدللا على ذلك بنجاح الاتفاق على أكبر وأطول تعديلات إنتاجية طوعية في تاريخ إنتاج النفط الحديث التى تمتد حتى (أبريل) 2022.

وأشار إلى احتمال أن تشهد ظروف سوق النفط العالمية مزيدا من التعافي في الربع الرابع من هذا العام حتى 2021، لكن لا يزال عدم اليقين مرتفعا خاصة مع استمرار العدد العالمي للعدوى في الارتفاع.

ولفت إلى توقع باركيندو أن ينخفض النمو الاقتصادي العالمي 4.1 في المائة في 2020 كما من المتوقع أن ينمو 4.6 في المائة في 2021 مرجحا أن ينكمش الطلب العالمي على النفط بحجم كبير يصل إلى 9.5 مليون برميل يوميا خلال العام الجاري على أن يتعافى بمقدار 6.5 مليون برميل يوميا في 2021.

تراجع صادرات كوريا الجنوبية في أكتوبر

تراجعت الصادرات الكورية الجنوبية بنسبة 3.6 بالمئة في أكتوبر مقارنة بالعام الذي سبقه، بسبب عودة ظهور حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد في جميع أنحاء العالم وقلة أيام العمل، لتقطع بذلك انتعاشا وجيزا خلال الشهر السابق، حسبما نشرت "الألمانية". وبحسب البيانات التي جمعتها وزارة التجارة والصناعة والطاقة، فقد بلغت قيمة الصادرات 44.9 مليار دولار خلال الشهر الماضي، مقارنة بـ46.6 مليار دولار قبل عام، وفقا لوكالة أنباء يونهاب الكورية الجنوبية.

وانخفضت الواردات بنسبة 5.8 % إلى 39 مليار دولار، مما أدى إلى تحقيق فائض تجاري قدره 6.9 مليار دولار.

ويتماشى الرقم الأخير تقريبا مع توقعات السوق، حيث توقع استطلاع أجرته يونهاب أنفوماكس، الذراع المالية لوكالة يونهاب للأنباء، انخفاض صادرات البلاد في أكتوبر بنسبة 3.12 % على أساس سنوي.

وشهدت البلاد ارتفاعا في صادراتها بنسبة 4.5 بالمئة في فبراير الماضي، وهو أول انتعاش سنوي منذ 14 شهرًا ، قبل أن تعاني من التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد–19.

وتراجعت الصادرات مرة أخرى في مارس مع تصاعد عدد حالات الاصابة بكوفيد–19 في جميع أنحاء العالم وتسارعت وتيرة الانخفاض بشكل أكبر، حيث انخفضت بنسبتي 25.5% في أبريل و 23.6 % في مايو.

رغم تعافيه في الربع الثالث

الاقتصاد الفرنسي مرشح لانكماش 11 بالمئة في 2020

برونو لو مير

قال برونو لو مير، وزير المالية الفرنسي، لإذاعة فرانس إنتر: إن من المتوقع الآن أن ينكمش اقتصاد البلاد 11 في المائة في 2020 مقارنة بتوقع سابق بانكماش 10 في المائة.

يأتي ذلك في وقت أظهرت فيه البيانات الأولية لمكتب الإحصاء الفرنسي (إينسي) ، أن الاقتصاد الفرنسي حقق تعافيا بوتيرة أسرع من المتوقع خلال الربع الثالث من العام الجاري، في ظل التخفيف التدريجي للقيود الرامية للسيطرة على جائحة كورونا.

وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي 18.2 في المائة خلال الربع الثالث بعد انكماشه 13.7 في المائة في الربع الثاني. وكان خبراء الاقتصاد يتوقعون نمو الاقتصاد الفرنسي 15.4 في المائة، بحسب "الألمانية".

غير أن الناتج المحلي الإجمالي ظل أقل من مستوياته قبل حدوث جائحة كورونا، حيث انخفض في الربع الثالث 4.3 في المائة مقارنة بالربع نفسه السنوي من العام الماضي، حسب بيانات مكتب الإحصاء الفرنسي. وانتعشت كافة مكونات الطلب المحلي بصورة حادة في الربع الثالث، حيث ارتفع إنفاق الأسر الفرنسية 17.3 في المائة، ليقترب من مستوياته قبل حدوث الجائحة، كما ارتفع الإنفاق الحكومي 15.4 المائة.

كما انتعشت التجارة الخارجية الفرنسية خلال الربع الثالث، ولاسيما الصادرات التي ارتفعت 23.2 المائة، فيما زادت الواردات 16 في المائة.

وبشكل عام، أسهمت التجارة الخارجية 1.2 في المائة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي.

ويقول صندوق النقد الدولي، إن الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي سيتراجع 9.8 في المائة هذا العام، قبل أن ينمو 6 في المائة في 2021. وذكر مكتب الإحصاء الفرنسي (إينسي) أمس، أن أسعار المستهلكين في البلاد استقرت دون تغيير في (أكتوبر).

وعلى أساس سنوي، ظلت أسعار المستهلكين دون تغيير في (أكتوبر) للشهر الثاني على التوالي. ومن المقرر إعلان البيانات النهائية بشأن معدل التضخم في فرنسا يوم 13 (نوفمبر) المقبل.

وظل المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين ثابتا للشهر الثاني على التوالي. وكان خبراء الاقتصاد يتوقعون ارتفاع المؤشر بنسبة سنوية تبلغ 0.1 في المائة.

وأظهرت البيانات ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة سنوية تبلغ 1.5 في المائة، فيما تراجع معدل ارتفاع أسعار الخدمات إلى 0.3 في المائة.

وانخفضت أسعار الطاقة والسلع المصنعة 7.7 و0.1 في المائة على التوالي. وعلى أساس شهري، انخفضت أسعار المستهلكين 0.1 في المائة في (أكتوبر)، مقابل 0.5 في المائة في الشهر السابق. وانخفض المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين 0.1 في المائة الشهر الجاري، مقابل انخفاض نسبته 0.6 في المائة في أيلول (سبتمبر) السابق عليه.

وفرضت فرنسا ، إغلاقا تاما في إطار مساعيها للتصدي للموجة الثانية لفيروس كورونا المستجد المسبب لمرض كوفيد – 19.

مبيعات التجزئة عبر الإنترنت في الصين تتجاوز تريليون دولار

أعلنت وزارة التجارة الصينية أن مبيعات التجزئة عبر الإنترنت في الصين سجلت 8 تريليونات يوان (1.19 تريليون دولار) في الأرباع الثلاثة الأولى من 2020 بارتفاع بـ 9.7 في المائة على أساس سنوي.

ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) عن قاو فنج المتحدث باسم الوزارة القول إن البيع بالتجزئة عبر الإنترنت سرع من التحول الرقمي لكيانات السوق وعزز أشكال ونماذج الأعمال الجديدة وضخ زخما في الاقتصاد الرقمي.

وتابع أن نماذج الأعمال الجديدة مثل التجارة الإلكترونية عبر البث المباشر جمعت بين الترفيه والاستهلاك وأصبحت شائعة بين المستهلكين بالصين. مضيفا أن الاستهلاك الصحي والاستهلاك الأخضر يمثلان أيضا اتجاهات جديدة عبر الإنترنت. وشهدت التجارة الإلكترونية عبر الحدود واستهلاك الخدمات عبر الإنترنت انتعاشا واكتسبا زخما من حيث النمو.

أوروبا: قرارات مرتقبة لمزيد من التحفيز الاقتصادي

كريستين لاجارد

فابيو بانيتا

قال فابيو بانيتا، عضو المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي ، "إنه بإمكان السلطات الأوروبية أن تفعل أي شيء للمساعدة على تعزيز الاقتصاد"، مشيرا إلى أن هناك قرارات متوقعة بهذا الشأن خلال الأسابيع المقبلة. ووفقا لـ"الألمانية"، أضاف "لا أعلم ما سنفعله، ولو أعلم فلن أقوله"، بحسب وكالة "بلومبيرج" للأنباء. وأوضح أن كريستين لاجارد، رئيسة البنك المركزي الأوروبي، قالت الخميس، "إن هناك قليلا من الشك في أن صانعي السياسة سيوافقون على توفير مزيد من التحفيز للاقتصاد في (ديسمبر) مع تسارع وتيرة الإصابات بفيروس كورونا والإغلاق في جميع أنحاء أوروبا".

وأشار إلى أن التحركات التالية للبنك المركزي الأوروبي ستوجهها الجائحة، موضحا أنه يتم تنسيق السياسة المالية والنقدية الأوروبية بشكل جيد أثناء الأزمة.

وأعلنت كريستين لاجارد رئيسة البنك المركزي الأوروبي أن منطقة اليورو تفقد قوة الزخم بشكل أسرع من المتوقع، مشيرة إلى أن تزايد الإصابات بكوفيد – 19 والإجراءات الحكومية لاحتواء الجائحة أديا إلى تدهور واضح في الآفاق الاقتصادية لمنطقة اليورو في الأجل القريب، لكن من المبكر جدا التكهن بأن الاقتصاد سينكمش في الربع الرابع.

ووفقا لـ"رويترز"، أبلغت لاجارد مؤتمرا صحافيا عقب اجتماع للمركزي الأوروبي ، بأن "بيانات النمو الاقتصادي للربع الثالث ربما تكون أفضل من المتوقع، لكن في شبه المؤكد أن الربع الرابع سيكون أقل من التوقعات، وفي (نوفمبر) سيكون سلبيا جدا". وأضافت أن "مدى السيطرة على الفيروس في الفترة من الآن إلى نهاية العام سيقرر إذا ما كان الربع الرابع سيسجل نموا إيجابيا أم سلبيا"، مشيرة إلى أنه في حين إن إجراءات التحفيز التي اتخذها المركزي الأوروبي منذ (مارس) ساعدت على دعم النشاط الاقتصادي، إلا أن المخاطر تميل بشكل واضح إلى ناحية التراجع.

إلى ذلك، وقبل أن تضطر الفعاليات الثقافية والمطاعم والمرافق الترفيهية إلى الإغلاق لمدة شهر بدءا من غد، أكدت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل مجددا دعمها للقطاع الاقتصادي في البلاد، وفقا لـ"الألمانية".

وقالت ميركل في رسالتها الأسبوعية عبر الفيديو على الإنترنت "لن نتخلى عن الشركات والأعمال التي وقعت في متاعب دون ذنب منها خلال الأزمة الحالية، ونعتزم المساعدة بسرعة، ودون بيروقراطية"، مضيفة أنها "تعتزم إجراء مشاورات الأربعاء المقبل مع اتحادات رائدة لأرباب العمل والقطاع الصناعي حول سبل تخفيف آثار الأزمة بشكل أكبر". وبررت ميركل التدخلات الصارمة خلال الأسابيع المقبلة، التي احتج عليها بشدة قطاعا الثقافة والضيافة، وقالت "هذه الموجة الثانية من الجائحة تجعل من الضروري التحرك بسرعة وحزم، علينا أن نوقف الزيادة السريعة في أعداد الإصابات قبل أن يثقل كاهل نظامنا الصحي"، مضيفة أن "الخبراء يوصون بخفض المقابلات بين الأشخاص لخفض معدلات العدوى".

واعترفت ميركل بأن الإجراءات صارمة وأن المتضررين محقون، في الإشارة إلى الأعباء الكبيرة، مضيفة أن "الأمر يمس الآن مجددا بصورة أكبر الشركات أو العاملين لحسابهم الخاص أو الجمعيات، التي اضطرت منذ بداية الجائحة إلى تكبد خسائر في المبيعات".

وأشارت المستشارة إلى المساعدات الإضافية التي تصل إلى عشرة مليارات يورو للقطاعات المتضررة، مؤكدة أن الحكومة ستواصل بذل كل ما هو ضروري للحد من أعباء الجائحة على الاقتصاد، "وبالتالي على الوظائف وازدهارنا، ولحماية صحتنا في الوقت نفسه".

الفساد يكلف اقتصادات «آسيان» 450 مليار دولار خسائر سنويا

على الرغم من شكوك عديد من الخبراء الدوليين في الأرقام الصادرة من دول جنوب شرق آسيا بشأن نتائج تعاملها مع وباء كورونا، واعتبار أرقام المؤسسات الرسمية في تلك الدول غير موثوق بها، ولا يمكن الاعتماد عليها بشكل مطلق، فإنهم مع ذلك يشيرون إلى أن الدول العشر في جنوب شرق آسيا المنضوية تحت رابطة دول جنوب شرق آسيا "آسيان"، التي يبلغ عدد سكانها 661 مليون نسمة أو 8.7 في المائة من إجمالي عدد سكان الكرة الأرضية، نجحت في تحقيق وضع أكثر كفاءة في مواجهة الفيروس، مقارنة بدول أكثر تقدما منها، إذ لم يزد عدد المصابين بفيروس كورونا في دول منظمة آسيان إلا 1.3 في المائة من إجمالي الإصابات العالمية، ولم تتجاوز الوفيات 0.7 في المائة فقط.

وعلى الرغم من أن تأثير فيروس كورونا في اقتصادات تلك الدول (إندونيسيا والفلبين وفيتنام وماليزيا وماينمار وكمبوديا وتايلاند ولاوس وسنغافورة وبروناي) لا يمكن إنكاره، إلا أنها تواجه من وجهة نظر الخبراء عدوا أكثر خطورة وشرسة، يؤثر بشكل لا لبس فيه على قدرتها في تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي.

ففي دراسة استقصائية سنوية تقوم بها الحكومة الأسترالية لبحث تصورات شركاتها العاملة في المنطقة، طلب من كل شركة تحديد أهم ثلاثة تحديات للعمل في جنوب شرق آسيا، وفي تسع من أصل عشر دول تشكل مجموعة آسيان، كان الفساد ضمن أكبر ثلاثة تحديات، وعد 50 في المائة من المشاركين في الدراسة الاستقصائية أن الفساد يمثل تحديا كبيرا.

ويعود ذلك إلى توقع كل شركة أجنبية أو محلية بأن شكلا من أشكال "رسوم التيسير" غير القانونية لا بد من دفعها لتسهيل الأعمال، والتغلب على العقبات البيروقراطية، التي تعوق نشاطها. الفساد المستشري والعميق الجذور في اقتصادات تلك الدول يمثل تحديا كبيرا للنمو الاقتصادي والتنمية في المنطقة، والمؤشرات الدولية في هذا الشأن لا تزال تشير إلى أن ما تحقق من تقدم في مكافحة الفساد في جنوب شرق آسيا، خلال الأعوام الماضية لا يزال بعيدا عما يجب تحقيقه، بل إن الخبراء يخشون حاليا من أن ما حققته دول منظمة الآسيان خلال الأعوام الماضية في مضمار مكافحة الفساد، قد يتآكل مع تسارع التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، وزيادة حجم التبادل التجاري.

اقتصاد إسبانيا يواصل تعافيه من الركود بنمو 16.7 بالمئة في 3 أشهر

كشفت النتائج الأولية لمكتب الإحصاءات الوطني الإسباني ، أن الناتج المحلي الإجمالي للبلاد حقق نموا 16.7 في المائة خلال الربع الثالث من العام الجاري، مقارنة بالفترة المقابلة من العام الماضي.

وبحسب "الألمانية"، توقع خبراء الاقتصاد في بادئ الأمر أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 13.7 في المائة، وذلك في الوقت، الذي يتعافى فيه اقتصاد إسبانيا من الركود الناجم عن الإغلاق الصارم، الذي فرضته الحكومة الإسبانية في (مارس) الماضي لوقف انتشار وباء فيروس كورونا المستجد المسبب لمرض كوفيد – 19.

وأشار مكتب الإحصاءات الوطني الإسباني إلى أن القيود المفروضة لمكافحة انتشار فيروس كورونا أدت إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي 17.8 في المائة خلال الربع الثاني من العام الحالي.

مع ذلك، لا يزال الاقتصاد الإسباني بعيدا عن استعادة أدائه القوي قبل تفشي الوباء، حيث لا يزال الناتج الاقتصادي في الربع الثالث أقل بـ8.7 في المائة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

تغريم «أبل» 503 ملايين دولار في قضية براءات اختراع

حكمت هيئة محلفين في تكساس، على شركة أبل بدفع 503 ملايين دولار، لانتهاكها تكنولوجيا الشبكة الخاصة الافتراضية الحاصلة على براءة اختراع من قبل شركة أمن البرمجيات "فيرنت إكس". ووفقا لـ"الفرنسية"، تناولت المعركة القضائية بين شركة فيرنت إكس ومقرها في نيفادا ومجموعة "أبل" مسألة أمن نقل البيانات في أجهزة مثل "آيفون" و"آيباد" و"آيبود تاتش"، وفقا لوثائق المحكمة.

وقالت "أبل" في تصريحات صحافية، "نشكر أعضاء هيئة المحلفين على وقتهم ونقدر بحثهم في هذه القضية، لكننا نشعر بخيبة أمل من الحكم وسنقدم استئنافا". وأضافت "استمرت هذه القضية لأكثر من عقد، مع براءات اختراع لا علاقة لها بالعمليات الأساسية لمنتجاتنا، التي وجد مكتب براءات الاختراع أنها غير صالحة".

من جهة أخرى، أكدت "فيرنت إكس" في الدعوى أن وظائف الشبكات الافتراضية الخاصة (في بي إن) التابعة لـ"أبل" تستخدم تقنيتها الحاصلة على براءة اختراع.